

موضوعاً بارزاً ما يعبر الاجتهاد في جميع احوالها على عموم الاصول...  
لعمومها في احوالها من غير ان يكون

على صفحات الايام ومرتبط الجنب وديتهما باوتاد الخلود والازلام ولازال من  
العلماء بالطرفين ميتيناً ويرحم الله عبداً قال **اميناً بطلان البصارات**  
الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع النظافة عن النجاسة  
حقيقية كانت وهي الخبث او حكمية وهي الحدوث و باعتبار الثاني  
تتقدم الطهارة الى الكبرى واسمها الخاص الغسل وهي النظافة عما يوجب  
جنابة كانت او حياً او نفاساً وذلك الموجب الحدوث الاكبر والى الصغرى  
واسمها الخاص الوضوء وهي النظافة عما ينقضه وذلك الناقض الحدوث  
الاصغر وهما نوع آخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية يختلفان معاً ويختلف  
كلماتهما منفردة عن الاخر فان قلت الطهارة اسم جنس فتشمل الانواع والافعال والشعور على  
اللفظ الجمع قلت بل الخاصة اليه فاقية فانه لو لم يلفظ الواحد لما دل على ان  
ههنا اجناساً يشتملها الطهارة فتخرج كيدل على ذلك قال الله تعالى  
يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية  
افتح الكتاب بهذه الآية تيمناً ولا فذكر الدليل خصوصاً على وجه التقديم ليس من  
رأيه ففرض الوضوء الفاء للتعقيب والفيض لغة التقدير والقطع وشرعاً  
ما ثبت لزومه بدليل قطعي لا يشبهه فيه كاصل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء  
وهو الفرض علمياً وعقلاً ويسمى الفرض القطعي وكثيراً ما يطلق الفرض على ما يفتى  
الجواز بقوة ولا يجزى بجواب كغسل مقدار معين وسع مقدار معين فيها  
وهو الفرض عملاً لا علمياً ويسمى الفرض الاجتهادي وذكر الحدود والاختلافية  
والمقدار الاجتهادي اقتضى حمل الفرض المذكور على المعنى الثاني والوضوء  
بضم الواو اسم للفعل والشرع نقله الى الطهارة الصغرى وبفتحها اسم للماء  
الذي يتوضأ به غسل الوجه الغسل الاسبالية والوجه جلياً لم يكرر في ظاهر

الرواية في ذكره في غير رواية الاصول على وفق ما ذكره المصنف قالوا وهو محد  
صحيح لا يحد يحد له ما بيني عنه لفظ لغة من الشعر اي من منفي منبته  
عارة سواك ثبت فيه شعر ولم ينبت الي الاذن فيجب غسل البياض الذي بين  
الاذن والاذن وهو قول ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف انه لا يجب  
لوجود الخائل ولها انه لا شعر عليه فبقي على ما كان وبه قال الشافعي واحمد  
وقال مالك لا يجب غسله قبل نبات العذار وبعد خلافة في دخول في حد الوجه  
واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه ولذلك يقول بوجوب غسله قبل نبات العذار  
وقال الحسن الاعمش الحلواني في غسله ضرب كلفة ومشفقة قالوا لى ان يقال بكفيه  
ان ينيله بالماء بناء على ما روي عن ابي يوسف ان المصلى اذا بل وجهه  
واعضائه وضوءه بالماء ولم يسلم الماء عن عضوه انه يجزى به ذكره صاحب الخيرة  
ثم قال تضعيفاً له ولكن قيل تأويل ما روي عن ابي يوسف انه سال عن العض  
قطرة او قطران ولم يدارك يعني ان المروي المذكور لا يصلح مني لما قاله  
شمس الائمة لانه ليس على ظاهره بل ما اول بما لا يصلح لذلك وايضاً  
هو عام فلا وجه لتخصيص ما بيني عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب  
غسل ما بين هذه الحدود قبل نبات الشعر الا عند مالك واذا نبت الشعر سقط  
غسل ما تحته عند عامة العلماء وقال ابو عبد الله الباقى لا يسقط وقال الشافعي  
انه كان الشعر كثيفاً يسقط وان كان خفيفاً لا يسقط وعلى هذه الخلاف غسل  
ما تحت الشارب والحاجبين واما الشعر الذي يلاقى الحدين وظاهر الذقن  
فقد روي ابن شجاع عن ابي حنيفة وزفر انه اذا مسح من لحية ثلثاً منها او ربعاً  
جاءه فان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح شيئاً منها  
جاز قال في البدائع وهو الروايات مرجع عنها والصحيح انه يجب غسله

الرواية

لاستئذان في ما رواه لم يستن فبقي على ما كان لانه الوجه عضو محدود فنبات الشعر لا يخرج عن حده كما

رواية في ذكره في غير رواية الاصول على وفق ما ذكره المصنف قالوا وهو محد  
صحيح لا يحد يحد له ما بيني عنه لفظ لغة من الشعر اي من منفي منبته  
عارة سواك ثبت فيه شعر ولم ينبت الي الاذن فيجب غسل البياض الذي بين  
الاذن والاذن وهو قول ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف انه لا يجب  
لوجود الخائل ولها انه لا شعر عليه فبقي على ما كان وبه قال الشافعي واحمد  
وقال مالك لا يجب غسله قبل نبات العذار وبعد خلافة في دخول في حد الوجه  
واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه ولذلك يقول بوجوب غسله قبل نبات العذار  
وقال الحسن الاعمش الحلواني في غسله ضرب كلفة ومشفقة قالوا لى ان يقال بكفيه  
ان ينيله بالماء بناء على ما روي عن ابي يوسف ان المصلى اذا بل وجهه  
واعضائه وضوءه بالماء ولم يسلم الماء عن عضوه انه يجزى به ذكره صاحب الخيرة  
ثم قال تضعيفاً له ولكن قيل تأويل ما روي عن ابي يوسف انه سال عن العض  
قطرة او قطران ولم يدارك يعني ان المروي المذكور لا يصلح مني لما قاله  
شمس الائمة لانه ليس على ظاهره بل ما اول بما لا يصلح لذلك وايضاً  
هو عام فلا وجه لتخصيص ما بيني عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب  
غسل ما بين هذه الحدود قبل نبات الشعر الا عند مالك واذا نبت الشعر سقط  
غسل ما تحته عند عامة العلماء وقال ابو عبد الله الباقى لا يسقط وقال الشافعي  
انه كان الشعر كثيفاً يسقط وان كان خفيفاً لا يسقط وعلى هذه الخلاف غسل  
ما تحت الشارب والحاجبين واما الشعر الذي يلاقى الحدين وظاهر الذقن  
فقد روي ابن شجاع عن ابي حنيفة وزفر انه اذا مسح من لحية ثلثاً منها او ربعاً  
جاءه فان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح شيئاً منها  
جاز قال في البدائع وهو الروايات مرجع عنها والصحيح انه يجب غسله

صاحب اليد والقدم  
من وهم المصلي ما  
فقد روي عن ابي حنيفة  
اسم مجمع جنبي العباد  
وتحمله دل على ذلك  
المغيرة كان خطه عذار  
عارضه ميله اس على  
وشره

الرواية